

لماذا يرفض الناتو الانضمام لمعاهدة الحظر النووي

عندما صادقت هندوراس على معاهدة حظر الأسلحة النووية المعروفة أيضاً باسم "معاهدة الحظر النووي" نهاية الشهر الماضي، لتصبح العضو الخمسين فيها، فتح الطريق أمام تنفيذها خلال تسعين يوماً، ولكن مع ذلك لا تزال هناك شكوك في جدواها وخاصة من حلف الناتو، الذي يرى أنها لن تحل محل أي اتفاقية دولية أخرى بالنظر إلى حجم الغموض الذي يحيط بها.

بروكسل - يتمسك حلف شمال الأطلسي (ناتو) بموقفه حيال الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، حيث يرى قائده أن المخاطر تفوق الفوائد المحتملة لأعضاء الناتو، ولا يزال أعضاء

ملتزمين بالحفاظ على تحالف نووي، وقد وجد الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ الثلاثاء انتقاداً للمعاهدة قائلاً إنها "لن تنجح في الواقع".

وتبدو معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تدخل حيز التنفيذ في 22 من يناير المقبل، جذابة للوهلة الأولى، لكنها لن تنجح لأنه لا توجد آلية لضمان تخفيض متوازن في الأسلحة وعدم وجود آلية للتحقق وعلاوة على ذلك، لم توقع أي دولة تمتلك بالفعل أسلحة نووية على المعاهدة الأممية حتى الآن.

ويرى محللون أن تأثير واستمرارية المعاهدة سيقتسمان في النهاية على كيفية معالجة أعضائها ومؤيديها لعدة أسئلة حول تنفيذها بما في ذلك تلك التي أثيرت التوافق مع عضوية الناتو والامتثال والعالية والعلاقة مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمخاوف العملية حول مستحقات الأعضاء وانعقادهم.

وتحظر معاهدة الحظر النووي تقريبا جميع الأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية مثل الحيازة والتخزين والاختبار، بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لأعضاء المعاهدة "مساعدة أو تشجيع أو حث أي شخص بأي شكل من الأشكال على المشاركة في أي نشاط محظور على دولة طرف بموجب هذه المعاهدة" أو "التناسل أو تلقي المساعدة بأي شكل من الأشكال" من الأنشطة التي تحظرها المعاهدة.

ويعني ذلك أنه لا يمكن للدول أن تشارك بشكل مباشر في الممارسات التي تدعم استمرار امتلاك الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وهذا له تداعيات واضحة على الولايات المتحدة وحلف الناتو الذي يرفض بشدة التوقيع عليها. والتحقق هيذر ويليامز وهي زميلة ستانتون للأمن النووي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في تقرير نشرته مدونة "الحرب على الصخور" الأميركية أن العضوية في المعاهدة تشكل مخاطرة كبيرة للغاية بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة حتى تثبت ما إذا كانت تحسن أو تقوض أمن الأعضاء وتعالج المخاوف المتعلقة بمصداقيتها.

ويجادل النقاد بأن معاهدة الحظر النووي ليست أداة قابلة للتطبيق لنزع السلاح النووي لأنها لا تحتوي على نظام تحقق قوي ولأنها قد تقوض جهود نزع السلاح ومنع الانتشار الحالية، مثل معاهدة حظر الانتشار النووية.

وهناك انتقاد إضافي هو أن معاهدة الحظر النووي لن تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في وضع معيار قانوني جديد ضد الأسلحة النووية، على غرار ما هو موجود للأسلحة البيولوجية والكيميائية، لأنه لا يشمل كتلة قوية من الدول، بما في ذلك تلك التي تمتلك بالفعل أسلحة نووية.

ومن خلال التركيز على الأسلحة النووية بدلاً من البيئية الأمنية فإنها تتجاهل الديناميكيات التي تدفع الدول إلى الاعتماد على الأسلحة النووية في المقام

الأول، ولذلك إذا كان من غير المحتمل أن تنضم الولايات المتحدة إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، فلماذا يهتم صناع السياسة والخبراء الأميركيون بدخولها حيز التنفيذ؟

هنا تجيب ويليامز بالقول إنه ببساطة لأن أعضاء الناتو مهتمون بمسألة نزع السلاح وقد يفرضهم الانضمام إلى المعاهدة بمرور الوقت، ستكون لهذا تداعيات كبيرة على المهمة النووية الأميركية ويمكن أن يؤدي إلى استقطاب الناتو.

واستهدف مؤيدو المعاهدة باستمرار حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين للانسحاب من مهمة الناتو النووية، ولكن حتى الآن، فشلت جهودهم، إذ يظل حلف الناتو ثابتاً في التزامه بالردع النووي، مدعوماً بالترسانات النووية الاستراتيجية لفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكذلك الأسلحة النووية الأميركية المنتشرة في أوروبا.



هيذر ويليامز

المعاهدة يجب أن

تعالج المخاوف

المتعلقة بمصداقيتها

ومع ذلك، من منظور الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة، قد تكون هناك بعض الفوائد لعضوية معاهدة حظر الأسلحة النووية، حيث تتعرض الحكومات الأوروبية لضغوط من جانب الجمهور الذي يدعم نزع السلاح النووي. وستكون العضوية في المعاهدة التزاماً رمزياً بـ"نزع السلاح العام والكامل" على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي رسالة حديثة، جادل 56 من القادة السابقين في دول الناتو بأن معاهدة الحظر يمكن أن "تساعد في إنهاء عقود من الشلل في نزع السلاح"، ويطلب الحلفاء ببعض القيادة الأخلاقية الدولية على أسس إنسانية عبر إبعاد أنفسهم عن أكثر الأسلحة تدميراً على وجه الأرض.

لكن العضوية في المعاهدة ستكون على حساب الأمن القومي، فإذا انضم أحد حلفاء الناتو إلى معاهدة الحظر النووي، فهذا يعني أنه سيتعين عليهم التخلي عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية نيابة عنهم "المظلة النووية" والتوقف عن دعم مهمة الناتو النووية.

والأهم من ذلك، أن خمسة أعضاء في الناتو يدعمون بشكل مباشر المهمة النووية للولايات المتحدة من خلال إنشاء قاعدة لطائرات ذات قدرة مزودة، والتي يمكن أن تشكل امتلاك أسلحة نووية أو تلقيها أو التهديد باستخدامها أو وضعها أو تركيبها أو نشرها.

ووفقاً لبراد روبرتس، خبير السياسة النووية في مختبر لورانس ليفرمور الوطني، يبدو أن العضوية في الناتو ومعاهدة الحظر النووي متناقضتان، حيث قال "أيد رؤساء دول أو حكومات الناتو بالإجماع ثلاث مرات على الأقل خلال العقد الماضي استمرار دور الأسلحة النووية في موقف الردع والدفاع للحلف".

مؤتمر بلا أفاق

مؤتمر اللاجئين السوريين.. ورقة روسية لتحقيق مكاسب سياسية

تزايد الشكوك بشأن جدوى المؤتمر في ظل غياب الدعم الدولي



مؤتمر بلا أفاق

وبالتزامن مع ذلك، أجرى الروس سلسلة من "المصالحات"، وهي عملية إخضاع لمن رفضوا التهجير القسري لسلطة نظام الأسد.

تنديد وغياب

نند رئيس الحكومة السورية المؤقتة عبدالرحمن مصطفى المدعومة من تركيا، بعقد المؤتمر واعتبره بمثابة دعوة مدبرة وقال إنه "يهدف للحصول على أموال من المجتمع الدولي تحت مسمى تأمين عودة اللاجئين وإعادة الإعمار"، مقمها روسيا بنهب تلك الأموال كتعويضات مقابل الدعم الذي قدمته للنظام عبر قصف المدن السورية بتسليح أنواع الأسلحة.

أهداف روسية

- الاستفادة من الأموال التي ستجمعها روسيا باسم اللاجئين السوريين، في تمويل نظام الأسد، الذي يبدو على وشك الإفلاس أبرز الأهداف، كما أنها ستعمل على الاتفاق على قانون قيصر، الذي يتضمن عقوبات أميركية على نظام الأسد ومعاونيه، عبر إدخال أو تهريب الأموال والمواد وجميع احتياجات النظام على أنها مساعدات للاجئين.

وترى منظمات حقوقية دولية أن توقف المعارك في مناطق عدة في سوريا لا يعني أنها باتت مهيأة لعودة اللاجئين في ظل افتقارها للبنية التحتية والخدمية وخشيتها من الانتهاكات.

وتجنب مبعوث الرئيس الروسي زيارته تركيا، رغم أنها تستضيف حوالي أربعة ملايين لاجئ سوري، وهم أكثر من نصف اللاجئين السوريين، وترى المعارضة السورية عدم دعوة موسكو لكل من تركيا وأوروبا هو مؤشر على عدم الجدية، وعلى أن الروس لا يستهدفون حل مشكلة اللاجئين.

وفي خضم ذلك، لا تزال الولايات المتحدة منشغلة بانتخابات الرئاسة، التي أجريت في وقت سابق هذا الشهر ولم تعلن نتيجتها رسمياً بعد، حيث لم يتسن لها إبداء موقفها من المؤتمر، ولكن في كل الأحوال لا تريد أن تتدخل في هذه الملف، حتى تبقى على حبل التوازن مع موسكو.

لكن المبعوث الأميركي لشؤون سوريا، جيمس جيفري، الذي أعلنت واشنطن استقالته الاثنين الماضي مع اقتراب تقاعده بنهاية نوفمبر الجاري، قال مؤخراً إن "الحل في سوريا لن يكون إلا بموجب القرار الأممي 2254، المتعلق بوقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية".

"موضوع اللاجئين في سوريا هو قضية مفتعلة، فتاريخ سوريا ولقرون مضت يخلو من أي حالة لجوء جماعية". وهذا الموقف يتسق مع ما تريد إضفاء المزيد من الضغوط على الأتراك الذين يحتلون شمال سوريا، مع تقويض أي دور أكبر لإيران، التي تعد حليفة مهمة بالنسبة لدمشق.

وثمة أهداف تروجها روسيا من عقد مؤتمر اللاجئين السوريين وعلى رأسها الاتفاق على العملية السياسية حيث دأبت على الالتفاف على المسارات الأممية، التي تمنح المعارضة السورية نوعاً من الندية مقابل نظام الأسد.

ويرى محللون أنه بعد فشل موسكو في عقد المؤتمر قبل عامين تكرر المحاولة اليوم لعقد دون أن تطرح أفكاراً ومشاريع ورؤى جديدة، فهدفها هو حرف الأنظار عن العملية السياسية ولكن ذلك ليس كل شيء.

ويبدو أن الاستفادة من الأموال التي ستجمعها روسيا باسم اللاجئين السوريين، في تمويل نظام الأسد، الذي يبدو على وشك الإفلاس أبرز الأهداف، كما أنها ستعمل على الاتفاق على قانون قيصر، الذي يتضمن عقوبات أميركية على نظام الأسد ومعاونيه، عبر إدخال أو تهريب الأموال والمواد وجميع احتياجات النظام على أنها مساعدات للاجئين.

والأهم من ذلك هو إعطاء رسالة للعالم بأن سوريا تحت الوصاية الروسية، حيث حرصت موسكو على توجيه الدعوات للمؤتمر باسم وزارة الدفاع الروسية، وهذه مصادرة للقرار السوري الذي طالما تشدد الروس بشرعيته.

كما أن موسكو تريد حصر المساعدات المقدمة للاجئين السوريين عبر قنوات النظام فقط، بعد أن نجح الروس في إغلاق أحد المعبرين الإنسانيين في الشمال السوري، ليبقى معبراً واحداً، ومنذ تدخلها العسكري في عام 2015 سعت روسيا إلى صياغة المشهد السوري بطريقة تمكنها من

الإسكاف بزماء الأمور واعتمدت على تفوقها الجوي، ودعم الميليشيات الإيرانية على الأرض، واستخدام سياسة "الأرض المحروقة"، فاستطاعت قلب موازين القوى العسكرية لصالح النظام على حساب المعارضة.

وبعد تحقيق التفوق العسكري، وبينما اتبع الإيرانيون سياسة تهجير السكان من أراضهم، كما فعلت تركيا، حدثت أكبر عملية تغيير ديموغرافي في التاريخ الحديث، حيث دفعت تلك الدول بالملايين من سكان الغوطة وحمص باتجاه إدلب، التي بقيت من حصص المعارضة.

ترى روسيا، الساعية إلى دعم حليفها في دمشق، أزمة اللاجئين السوريين ورقة يمكن من خلالها الضغط على تركيا وأوروبا والولايات المتحدة للتخفيف من شروطها التي وضعتها عقبه في وجه إنهاء النزاع المستمر منذ قرابة عشر سنوات. غير أن المراقبين يعتقدون أن مؤتمر اللاجئين السوريين الذي ترعاه موسكو لا يعدو أن يكون مدخلا مقابل خدمة تقدمها لنظام بشار الأسد لتحقيق مكاسب سياسية وربما أيضاً ميدانية يمكن أن تستفيد من تبعاتها في حال حصلت متغيرات في المنطقة خلال المرحلة المقبلة.

دمشق/موسكو - بذلت روسيا

قصارى جهدها لعقد مؤتمر دولي حول اللاجئين السوريين، الذي بدأ الأربعاء في العاصمة دمشق، حيث أوفد الرئيس فلاديمير بوتين، مبعوثه الخاص إلى سوريا، الكسندر لافرتيف، في زيارات مكوكية إلى كل من بغداد وعمان وبيروت، لحشد تأييد للمؤتمر.

وطيلة الفترة الماضية، كثفت موسكو جهودها الدبلوماسية لعقد المؤتمر، بهدف إيجاد مسار جديد يطول لجولات عديدة، ويشغل الرأي العام، دون أن يكون له أثر مباشر على تغيير قواعد الانتداب التي اتاحت لموسكو فرصة الإسكاف بخيوط الأزمة السورية.

ولكن يبدو أن مساعيها لم تنجح، ويعتقد الكثير من المراقبين أن موسكو تثبت مرة أخرى أنها عاجزة عن ابتكار حلول سياسية واقعية معقولة، ترضي أطراف الأزمة السورية، من خلال طرح الأفكار نفسها بنسخ متعددة.

وتسعى موسكو، منذ فترة، إلى تكرار التكتيك نفسه، لكن هذه المرة تحت عنوان "عودة اللاجئين"، مستغلة الانتشغال الأميركي بالانتخابات الرئاسية، وحالة اللامبالاة المزممة عند الأوروبيين، وخروج جامعة الدول العربية من دائرة الفعل والتأثير.

وعلى النقيض، يعتقد شق من المحللين أن روسيا استطاعت بالفعل اللعب على وتر اللاجئين هذه المرة لجمع الكثير من السوريين الذين ضاقت بهم الخيميات إلى التفكير بجدية حتى يكونوا تحت مظلة النظام السوري بعد تركهم دامو الإطاحة بشار الأسد، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة و"إنبها المشاغب" تركيا.

وماذا تريد موسكو

تسبب النزاع السوري منذ اندلعه في مارس 2011 بنزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها، بينهم أكثر من خمسة ملايين و500 ألف لاجئ فروا بشكل أساسي إلى الدول المجاورة مسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وبعد أن حقق النظام السوري بعض المكاسب في العامين الأخيرين

منظمة حقوقية دولية تعتقد أن توقف المعارك في بعض المحافظات السورية لا يعني أنها أصبحت مهيأة لعودة اللاجئين

